

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم
التجارية
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

ذ

كرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

: تحت عنوان

فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية –

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

إعداد الطالبة: سارة دحيري

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د/ طيبي الطيب
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	د/ فائزة لعراف
مناقشا	جامعة المسيلة	أ/ زيد أيمن

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

(شكر و عرفان)

لله الحمد والشكر كله، أن وفقني لإنجاز هذا العمل، وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين

لكل مبدع إنجاز، ولكل شكر قصيدة، ولكل نجاح شكر
وتقدير، فجزيل الشكر لك أستاذتي الفاضلة والدكتورة
لعراف فائزة لقبولها

**الإشراف على هذا العمل، وعلى النصائح
والتوجيهات القيمة التي قدمتها طوال
مدة هذا البحث.**

كما أتوجه بالشكر:

**للأستاذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة
على تفضلهم بمناقشة هذا البحث**

وهم مشكورون على جهدهم

ووقتهم

ولكل أساتذة قسم علوم المالية و المحاسبة

، لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

لكل زميلاتي وزملائي



إهداء

إلى الغائب الحاضر دائما في قلوبنا، إلى الذي غرس
فينا بذرة حب العلم والعمل وأفنى حياته ليوقد لنا
شمعة تنير لنا طريق الهدى والأمل، إلى الذي
سأعمل جاهدة على السير في درب خطاه، إلى من
أفتقده في مواجهة الصعاب وشاء القدر ألا يكون
معي اليوم، إلى حبيب القلب والروح أبي، رحمه الله
تعالى واسكنه فسيح جناته

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون
ذاتها، إلى من كلت أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة،
إلى رمز الحب والعطاء _والدتي

الحبيبة _

إلى رياحين حياتي (إخوتي)
إلى من أحبها قلبي صديقتي الغالية (منال)
إلى العائلة الكبيرة، إلى كل الأهل والأصدقاء.

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
أ- ط	مقدمة عامة
	الفصل النظري: الإطار المفاهيمي للدراسة
8	تمهيد الفصل
9	المبحث الأول : الرقابة الداخلية
9	المطلب الأول: الرقابة الداخلية وأهميتها
11	المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية
14	المطلب الثالث: خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد
17	المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان
17	المطلب الأول: مدخل إلى الائتمان المصرفي
23	المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان
27	المطلب الثالث: طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان
31	خلاصة الفصل
	الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في بنك بدر للفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة
33	تمهيد
34	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904
35	المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904
35	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904
39	المطلب الثالث : المكلفين بالقروض ومنح القروض
45	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة
45	المطلب الأول: أسلوب وأداة الدراسة المستخدمة والعينة والمجتمع
48	المطلب الثاني : إجراء اختبار الثبات والارتباط لأداة الدراسة
50	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ونتائج التحليل
54	خلاصة الفصل
56	الخاتمة
60	قائمة المصادر والمراجع
62	الملاحق
68	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	محاور الاستبيان مع عدد ونسب فقرات كل محور	45
2	توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس	46
3	توزيع نسب أفراد العينة حسب السن	47
4	توزيع نسب أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	47
5	توزيع نسب أفراد العينة حسب الخبرة	48
6	قيمة ألفا كرونباخ الاجمالية	49
7	قيم معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة	49
8	مقاييس سلم ليكارت الخماسي	50
9	نتائج تحليل عبارات ومحاور الدراسة	51

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة	38
02	هيكل المكلفين بالقروض	40

مقدمة عامة

مقدمة:

يعد القطاع البنكي من ابرز القطاعات الاقتصادية، فهو يمثل حجر الأساس في المحافظة على الاستقرار المالي للدول، وهذا كونه يقوم بتغطية مختلف الاحتياجات المالية للمؤسسات والأفراد، من خلال تمويل مختلف مشاريع التنمية، حيث تضع البنوك تحت تصرف المؤسسات مجموعة من التسهيلات الائتمانية بما يتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وهذا ما يجعل النظام البنكي من أكثر الأنظمة التي تتعرض للعديد من المخاطر التي قد تؤثر سلبا على البنك .

مقدمة عامة

وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصا في السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

وكما نعلم انه لا توجد قروض بدون مخاطر ، وذلك مهما كانت الضمانات المقدمة ، ومن أجل التقليل من هذه المخاطر أو تفادي حدوثها لابد من وجود نظام رقابة داخلية محكم، يكون بمثابة حاجز أولي للحماية من مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك خلال مزاولة نشاطه ، وكذا تشخيصها في وقت مبكر مما يسمح للبنك بالتحكم في إدارة أعماله بالشكل المرغوب به.

1-الإشكالية :

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية كما يلي:

◀ ما مدى فعالية الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بصفة خاصة ؟

والتي تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

⇐ هل هناك دور للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة؟

⇐ هل يمكن لنظام الرقابة الداخلية استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة؟

⇐ هل يمكن لنظام الرقابة الداخلية التعرف على مخاطر القروض في البنك محل الدراسة ؟

⇐ هل يمكن لنظام الرقابة الداخلية تقييم مخاطر القروض في البنك محل الدراسة؟

2-فرضيات الدراسة:

مقدمة عامة

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في ما يلي:

-هناك دور وأثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في بنك بدر للفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

والتي تتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ✓ هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار موضوع الدراسة هذه لكونها في مجال تخصص الطالبة الأكاديمي ماستر مالية وبنوك، وأيضا لحدثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية. معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

4-أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تمكننا من معرفة مدى مساهمة الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر البنك وعلى وجه الخصوص مخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية وفاعليته في إدارة المخاطر وكيف يمكن التعامل معها.

5-المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل المشكلة وأبعاد الدراسة من خلال الاستعانة بالمراجع المختلفة، كما استعنا في اختبار فرضيات الدراسة بأدوات التحليل الكمية، من خلال قيامنا بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في حدود الدراسة، تم الاعتماد فيها على استمارة استبيان، وإجراء التحليلات الإحصائية الملائمة باستخدام برنامج SPSS V22 .

6- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي صعوبات ترتبط بالدراسة الميدانية منها ما يتعلق بإعداد استبيان الدراسة وتوزيعه وعدد الاستبيانات المسترجعة في البنك محل الدراسة، وأخرى تقبل العاملين في البنك الإدلاء بمعلومات تتعلق بموضوع الدراسة بحجة السرية التامة.

7- خطة الدراسة:

و تشمل هذه الدراسة مقدمة عامة، دراسات سابقة، فصل نظري، فصل تطبيقي، وخاتمة عامة

- حيث تناولنا في مقدمة بحثنا إشكالية الدراسة، وفرضيات وأهمية وأهداف وأسباب وحدود ومنهج الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع دراستنا أو عنصر من عناصر الموضوع.
- وفي الفصل النظري تطرقنا في المبحث الأول إلى كل المفاهيم بالرقابة الداخلية من حيث المفهوم و الأنواع و الأهمية والأهداف والخصائص وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى إدارة مخاطر الائتمان
- أما في الفصل التطبيقي تم تناول اختبار فرضيات الدراسة ونتائج التحليل وقيم معامل الارتباط لمحاور الاستبيان واختبار الأثر.

8- الدراسات السابقة:

❖ **دراسة علي عبدالله أحمد شاهين: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية - دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين، الجامعة الإسلامية- غزة، 2010:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبني عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان .

❖ **لطيفة بالقاسم، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، 2012:**

مقدمة عامة

تناولت هذه الدراسة تعريفات نظام الرقابة الداخلية ،أهدافها، أساليب وحدود نظام الرقابة الإدارية وقد تطرقت أيضا إلى عنصر تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي.

❖ **بطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ،دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، 2006:**

سلطت هذه الدراسة الضوء على عدة عناصر أهمها مفاهيم ومرتكزات حول نظام الرقابة الداخلية وأيضا علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة ومقومات نظام الرقابة الداخلية خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم إضافة إلى دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء البنوك.

الفصل الأول

الإطار النظري
للدراصة

تمهيد الفصل :

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة الطرق والأساليب التي تتبناها إدارة البنك التجاري لحماية أصوله من الأخطاء المالية واكتشافها فور وقوعها ثم معالجتها، ومن أجل ذلك فإن إدارة البنك بحاجة لإتباع نظام رقابي محكم يحقق لها هذه الأهداف.

وستتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

⇐ **المبحث الأول:** الرقابة الداخلية.

⇐ **المبحث الثاني:** إدارة مخاطر الائتمان.

المبحث الأول: الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة مستمرة ومتجددة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني بشكل عام وذلك لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة وفيما يلي تعريف وأهمية الرقابة الداخلية

المطلب الأول : تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها

سوف تناول في هذا المطلب كلا من التعريفات المتداولة من قبل الباحثين للرقابة الداخلية وأهميتها .

1-تعريف الرقابة الداخلية :

تمثل الرقابة الإدارية تلك العملية المنتظمة المتعلقة بالتحقق و التأكد من إتمام الأنشطة والالتزام بالأعمال التي سبق التخطيط لها في المنظمة من اجل تحقيق الأهداف التنظيمية.

يتفق الكثير من الكتاب و الممارسين على أن الرقابة تتمثل في وضع المعايير ثم قياس الأداء و مقارنته بالخطط الموضوعية وأخيرا تصحيح الاختلافات بين الخطط الموضوعية و النتائج الفعلية⁽¹⁾.

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية IAFCI على أنها " نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات وهو يشمل مجموعة المواد والسلوكيات والإجراءات و الأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما انه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة، ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى"⁽²⁾.

كما تعرفها المعايير المهنية التي أصدرها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي Accountants Public Certified of Institute على أنها: "خطة المؤسسة وإجراءاتها وقيودها المتعلقة بالمحافظة على الأصول والثقة في القيود المالية".

وعرفتها لجنة حماية المنظمات COSO على أنها: "عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين التأمين وتوفير الحماية الكافية و التأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها و المتمثلة في:

* كفاءة العمليات التشغيلية ؛

* الموثوقية في التقارير المالية ؛

* الالتزام بتطبيق القوانين و التنظيمات⁽³⁾؛

⁽¹⁾:عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، بحث رقم 66، ص 346.

⁽²⁾: برايج بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2014/2015، ص 5.

⁽³⁾: ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والالكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005 ، ص 14.

من خلال هذه التعريفات تتفق الباحثة مع التعريف الشامل للرقابة الداخلية التالي على أنها: " ذلك النظام الذي ينظم مجموعة من السياسات و الإجراءات المتخذة من طرف مجلة الإدارة، المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام و الكفاءة مع الحفاظ على أصولها" ⁽¹⁾.

2- أهمية الرقابة الداخلية:

تتجلى أهمية الرقابة من ارتباطها الوثيق بوظيفة التخطيط، فكلاهما يعملان معا بشكل متكامل، ولا يمكن أن يكون احدهما فعالا دون الآخر، فالمديرون يستعينون بالتخطيط لكي يتمكنوا من إعداد التوجيهات التي تساعد في تحقيق الأهداف المستقبلية، كما يعتمد المديرون على الرقابة لتمكنهم من التعرف على انجازاتهم وتطمئنهم على سلامة الطريق الذي يسرون عليه لتحقيق أهداف التنظيم.

إن إتمام عمليات التنفيذ وتطبيق الخطط يمثل دوران العملية الإدارية بصورة متكاملة لتحقيق ما حدد من نتائج وبالتالي تتم عمليات التغذية المرتدة عن الأداء لإمداد المديرين بالطرق والسبل اللازمة لتنمية الخطط و البرامج السابق بناؤها ⁽²⁾.

الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف و السبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب بتوجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من اجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.

الرقابة تساهم في تغيير و تعديل الخطط و البرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديل الخطط يكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة.

الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل لأنها تضع الأجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو القطاعات النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية و حتى الخارجية ⁽³⁾.

⁽¹⁾: برايج بلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

⁽²⁾: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره ، ص 347.

⁽³⁾: معن محمود عياصرة، مروان محمد بني احمد ، القيادة و الرقابة والاتصال الإداري ، دار الحامد عمان ، الطبعة الاولى ، 2008، ص ص 72_73.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية و أهدافها:

نتيجة اختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى نظام الرقابة الداخلية تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع تسعى بأنواعها الثلاثة إلى تحقيق أهداف متعددة.

1-أنواع نظام الرقابة الداخلية:

تتمثل الأنواع الثلاثة لنظام الرقابة الداخلية في:

أولاً: الرقابة المحاسبية

تهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلامة الملائم و المعتمد من الإدارة وان كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية، وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة فعلاً في أقسام الشركة المختلفة ومخازنها وتعتبر المحاسبية أو إدارة الحسابات بالشركة مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها⁽¹⁾.

ثانياً: الرقابة الادارية:

وتتضمن الرقابة الإدارية السياسات و الخطط التنظيمية و السجلات التي تكون متعلقة باتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية، وتهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية روح الالتزام وتطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية بالمنشأة.

وقد عرضت لجنة معايير المراجعة والرقابة الإدارية بأنها خطة التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات و أساليب تختص بالعمليات القرارية والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتهمها في هذه العمليات ،من هذا التعريف نجد أن:

الرقابة الإدارية هي خطة التنظيم، والطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية⁽²⁾.

⁽¹⁾: عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2008، ص 16.

⁽²⁾: وجدان علي احمد ، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص 12.

ثالثاً: الضبط الداخلي:

ويقصد به تحديد إجراءات معينة تتبع لإتمام وتنفيذ العمليات و القيود المتعلقة بها بطريقة تلقائية و مستمرة⁽¹⁾. يشمل نظام الضبط الداخلي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات⁽²⁾.

2-أهداف نظام الرقابة الداخلية:

من خلال ما سبق ومن تعريفات الرقابة الداخلية يمكن استخلاص أهداف نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة في ما يلي:

أ- حماية أصول المؤسسة:

تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو بحسن نية⁽³⁾.

ب- ضمان صحة و دقة المعلومات:

ويعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها⁽⁴⁾.

ج- تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام موارد المؤسسة:

⁽⁰¹⁾: محمد الصيرفي ، ادارة المصارف ، دار الوفاء ، الاسكندرية، ط 1، 2007، ص 298.

⁽⁰²⁾: براج بلال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁽⁰³⁾: محمد التهامي طواهر ومسعود صدقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 2 ، 2005، ص 90.

⁽⁰⁴⁾: عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004، ص 135.

تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءً على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوافرة، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة⁽¹⁾.

د-احترام السياسات الإدارية و الالتزام بها:

تتم بلورة أهداف المؤسسة، ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي إلى الامتثال لها والالتزام بها، وهذا من شأنه أن يسهل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة.

إن تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية و تطبيق أوامر الجهة المديرة، يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعة، وتقييم الأداء في الوحدات لتتأكد من أن التنفيذ يسري وفق البيانات الموضوعة، كذلك التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وتلاعبات، وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة⁽²⁾.

ه-توفير مصادر المعلومات:

توفر النظم الرقابية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة متضمنة تحريفات الإدارة والتي يمكن أن تحدث في تأثيرات القوائم المالية، كما تعد أيضا المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالعمليات والسجلات والتقارير التي تستخدمها المؤسسة لإعداد تقاريرها المالية⁽³⁾.

المطلب الثالث: خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد:

يتوفر نظام الرقابة الجيد على مجموعة من الخصائص يمكن من خلالها توفير نظام رقابي سليم و فعال.

1-تحديد خطوط السلطة والمسؤولية:

⁽¹⁾: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 89_92
⁽²⁾: بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2006/2007، ص 21.
⁽³⁾: برايج بلال ، مرجع ذكره، ص 11.

من الأمور الهامة في أي وحدة أو منشأة يعمل فيها عدد كبير من الأفراد ضرورة التحديد الواضح لكل من خطوط السلطة المخولة لكل فرد وخطوط وحدود مسؤولية كل منهم، حيث يتم من خلال هذا التحديد مساءلة كل شخص ومحاسبة عن أداء أعماله ومهامه.

ومعنى ذلك أن التحديد الواضح لهذه السلطات والمسؤوليات في المنشأة يساعد على زيادة فاعلية الرقابة على الوظائف و المهام المختلفة فيها⁽¹⁾.

2- الفصل بين المسؤوليات:

يجب عند إعداد الخريطة التنظيمية للمنشأة وإعداد دليل اللوائح والإجراءات ومراعاة أهمية الفصل بين مسؤوليات الأفراد العاملين فيها في مختلف المستويات الإدارية، لأن هذا المبدأ يعد من أهم ما يجب أن يميز نظام الرقابة الداخلية من خصائص حتى يكون هذا النظام ناجحاً و جيداً و فعالاً في مجال تحقيق أهدافه.

فمن الأمور الهامة أن تحديد مسؤوليات الأفراد والفصل بينها يقلل احتمالات حدوث غش أو أخطاء غير معتمدة خاصة من البيانات المحاسبية التي يتم تسجيلها دفترية على أساس افتراض عدم وجود تواطؤ موظفين أو أكثر للإخفاء عملية معينة أو التلاعب في الدفاتر أو الوقوع في أخطاء غير معتمدة⁽²⁾.

3- نظام رقابي يتسم بالوضوح وسهولة الفهم:

ليتحقق ذلك يجب أن يكون متناسبا مع الكفاءات الموجودة في المنظمة أي ليست العبرة بوجود النظام بل بإمكانية تطبيقه ونجاحه، كما يجب أن يتضمن معايير رقابية واضحة ليسهل تعديلها بل وتبديلها كلما اقتضت الحاجة لذلك، ويجب أن تكون أساليب مباشرة و مفهومة من قبل أجهزة الرقابة، لأن هناك الكثير من الأساليب الإحصائية والرياضية والخرائط البيانية المعقدة وخرائط نقاط التعادل غير مفهومة من جانب المسؤولين واستخدامها، وبالتالي يصبح النظام الرقابي عقبة بدلا من أن يكون عاملا مساعدا لأداء أفضل⁽³⁾.

4- توافر نظام محاسبي متكامل:

إن توافر نظام محاسبي ملائم و متكامل في المنشأة من العناصر الهامة التي تساعد على نجاح فاعلية نظام الرقابة الداخلية فيها باعتبار أن هذا النظام المحاسبي يمثل البيئة التي يتم فيها انجاز جميع العمليات المالية المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة كما انه مصدر المعلومات والتقارير الرئيسية المطلوبة لمختلف

⁽¹⁾: عبد الفتاح محمد الصحن و فتحي رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره، ص 170.

⁽²⁾: عبد الفتاح محمد الصحن و فتحي رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁽³⁾: عبد الحميد عبد الفتاحالمغربي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

المستويات الداخلية و الخارجية ومنها ما يتعلق بنظم الرقابة الداخلية و المراجعة الداخلية او الخارجية على حد سواء⁽¹⁾.

5-التوفير في النفقات:

الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة بها، لذا يجب أن يكون مردود النظام اكبر من تكاليفه فمثلا شراء نظام الكتروني شديد التطور من اجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف لا يعتبر اقتصاديا مادامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف.

6-الترتيب المناسب:

لابد من توافر نظام سليم، لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فمثلا إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات و حصلت المؤسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط تحولها في هذه المناقصات أمر لا قيمة له إذا جاء بعد انقضاء الأجل والموعد المحدد للدخول.

7- مراقبة النظام

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية⁽²⁾.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان

تعتبر المخاطر من الأحداث اليومية، فهي تواجه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفي شتى المجالات، وهي تحدث عادة عند اختلاف النتائج عما كان متوقعا أو محسوبا له، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الائتمان المصرفي بصفة عامة وإدارة مخاطر الائتمان على وجه الخصوص.

⁽¹⁾:عبد الفتاح محمد الصحن و اخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁽²⁾: بوطورة فضيلة، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الأول: مدخل إلى الائتمان المصرفي

قال الله عز وجل في كتابه الكريم: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل". صدق الله العظيم

1-تعريف الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف بالعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها من الطرفين. ويقوم المفترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض. يتمثل في الفوائد و العمولات. ويتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية (مكتوبة و معترف بها) فهي تعتبر إطارا ضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الاطار العام للسياسة. وتكون دافعا للإدارة نحو تحقيق اهداف المصرف⁽¹⁾.

أما المصطلح الانجليزي لكلمة الائتمان فهو Credit ويوصف الشخص ذو المسموعات الائتمانية الجيدة أي الذي يسدد في الوقت المتفق عليه ودون مشاكل بأنه شخص مسموعاته الائتمانية جيدة أي Worthy Credit أو الجدير بالائتمان. فقد عرف قاموس ويبستر Webster الانجليزي الائتمان عدة تعريفات جميعها تدور حول الثقة و الاعتقاد بان الأمر صحيح و موثوق به. فقد ورد ما يلي تعريفا للكلمة⁽²⁾.

believe to, of truth the in confide To-1

belief of worthy being of or lieved be of quality-2

Trustworthiness-3

2-القرار الائتماني ودوره:

إن عملية اتخاذ القرار عملية راشدة تتلخص في النقاط التالية:

2_1القرار الائتماني:

1-تحديد المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها بوضوح.

⁽⁰¹⁾: ميرفت علي ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ص 74.

⁽⁰²⁾: د. محفوظ جودة و أ،د زياد رمضان، إدارة مخاطر الائتمان، القاهرة ، مصر، ص 12.

2- تحديد البدائل الممكن اللجوء إليها لسبب أو لآخر، وقد يكون السبب هو السياسة الائتمانية التي يتبعها البنك أو اخذ محددات تلك السياسة.

3- اختيار البديل الأكثر ملائمة من البدائل الباقية بعد عملية الشطب.

إن عملية اتخاذ القرار تتلخص في اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة. ولا يخرج القرار الائتماني عن هذا السياق، فالقرار المتعلق بمنح الائتمان يتلخص في اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة في كل بند من البنود ضمن نطاق محددات السياسة الائتمانية وضمن نطاق العوامل المحددة لقدرة البنك الذاتي على منح الائتمان أما عناصر القرار الائتماني فتتلخص فيما يلي:

* اجل الائتمان: قصير الأجل أو طويل الأجل...الخ

* الغاية من الائتمان: تجاري، استهلاكي أم صناعي...الخ

* حجم الائتمان: أي المبلغ المطلوب.

* سقف الائتمان: الحد الأعلى للرصيد القائم بدون سداد إذا كان الائتمان من نوع الاعتمادات الشخصية وما يتبع ذلك من شروط لتصغير الرصيد و تحديده...الخ

* سعر الفائدة أو المربحة (في البنوك الإسلامية) هل هو ثابت أم متغير خلال فترة الائتمان⁽¹⁾.

2_2 دورة القرار الائتماني:

تبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث الائتماني Analyst Credit للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقيما مبدئيا، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه. وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية، والتي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، القرض منها، فترة السداد، الضمانات التي يمكن تقديمها.

ويراعى أن يتحلى الباحث الائتماني باللياقة و الكياسة و اللطف في إجراء المقابلة و إنهاؤها بنجاح، مكتسبا ثقة العميل و احترامه و رضاه، حتى ولو كان القرار المبدئي بعدم مناسبة الطلب وعدم تماشيه مع السياسة الائتمانية الموضوع.

ويتم إعداد الدراسة الائتمانية Study Credit فور موافقة الباحث الائتماني المبدئية، للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التسهيلات المطلوبة، والتي تختلف من عميل لآخر حيث

⁽¹⁾: د. محفوظ جودة و أ، د. زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 18_19.

يستعان بمجموعة من المؤشرات و المعايير منها: العامة وغير الكمية، ومنها الكمية، مما يساعد في تقييم جدوى الائتمان و قدرة العميل على السداد، وبالتالي اتخاذ قرار قبول أو رفض طلب الائتمان.

وتشمل مؤشرات التحاليل العامة وغير الكمية:

-سمعة العميل.

-الرغبة و القدرة على السداد.

-قوة و كفاية الضمانات.

-القدرة التنافسية للمشروع.

-الظروف العامة للمشروع.

-كفاءة إدارة المشروع.

-بينما تتمثل المؤشرات الكمية: تحليل القوائم المالية للعميل للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل .

-إعداد قائمة التدفق النقدي للمشروع للسنوات المستقبلية.

ويستكمل المصرف بضرورة الاطلاع على البيانات المجمعة التي يعدها مركز المخاطر المصرفية بالمصرف المركزي و الذي يختص بتجميع المعلومات في عملية تحديد جودة عملاء الائتمان.

يلي ذلك إصدار قرار الموافقة أو الرفض لطلب الائتمان من الجهة ذات الاختصاص و الصلاحية يأخذ قرار ائتمان " لجنة التسهيلات " ويقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار إقرار السياسة العامة للإقراض بالمصرف. وإذا تبين أن قيمة طلب التسهيل الائتماني يزيد عن سقف ائتمان معين وفق صلاحية لجنة التسهيلات، أو لطلب طبيعة و ظروف خاصة، يعرض على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ قرار بشأنه.

ويتبع منح التسهيلات لائتمانية متابعة تنفيذ استخدامها و التحقق من سلامة مسارها، بالإضافة الى المتابعة الدورية للتسهيلات الائتمانية، وذلك للتأكد من أن العملاء في موقف يسمح لهم بالوفاء بالتسهيلات الممنوحة وفقا لشروطها، ومتابعة تحديث ملفات العملاء التي تمثل أساسا هاما للمراقبة الداخلية و الخارجية.

ويجب ملاحظة أن تمام التسهيلات الممنوحة و أعباءها Payment في التاريخ المحدد أمر في غاية الأهمية، إلا أن ذلك لا يعني انقطاع تعامل العميل مع

المصرف، بل أن الأصل أن يقوم بتجديد هذه التسهيلات لتوسيع نشاطه و تعاملاته مع المصرف، وذلك إذا توافرت العناصر الائتمانية اللازمة عند تجديد التسهيلات⁽¹⁾.

3-مراحل العملية الائتمانية:

تمر العملية الائتمانية بثلاث مراحل هي:

3_1-مرحلة تطوير و تحليل الائتمان: (Analysis Credit and Develo pment Busniss)

تهدف هذه المرحلة إلى البحث عن فرص في السوق و التأكد من أن القروض التي يقدمها البنك تتماشى و السياسة الائتمانية و معايير الائتمان وإنها مرت بالإجراءات المعمول بها في السياسة الائتمانية لان هذه السياسة الائتمانية هي التي تحدد أنواع القروض المقبولة و أغراضها و مدتها و الضمانات المناسبة و الهيكلية الصحيحة لها وفقا للخطوات التالية:

*الحصول على طلب ائتمان رسمي من العميل.

*الحصول على القوائم المالية والقرارات الضرورية بالاقتراض.

*تحليل القوائم المالية و القرارات الضرورية بالاقتراض.

*تقييم الضمانات في حالة وجودها.

*توصية ضابط الائتمان بالموافقة او الرفض.

3_2-مرحلة تنفيذ الائتمان وادارته: (Adminstration and Execution Credit)

*مراجعة لجنة الائتمان للتوصية المقدمة ومن ثم قبول او رفض التوصية.

*تحضير اتفاقية القرض متضمنة التعهدات اللازمة و السندات الرهن في حالة وجودها.

*توقيع الاتفاقية و توثيق الضمانة و ثم تقديم القرض للمقترض.

*استلام الدفعات الدورية و الحصول على المستندات المالية دوريا والتواصل مع المقترض باستمرار.

⁽¹⁾ ميرفت علي ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ص ص 77_78.

3_3- مرحلة مراجعة الائتمان: (Review Credit)

تشمل مرحلة مراجعة الائتمان العناصر التالية:

*مراجعة مستندات القرض.

*مراقبة التزام العميل بشروط القرض.

*القيام بالعمل التصحيحي (إن لزم الأمر) مثل تعديل شروط القرض، طلب زيادة رأس المال أو ضمانات إضافية أو كفالات أو حتى استدعاء القرض⁽¹⁾.

4-رقابة الائتمان وتحقيق الرقابة على الائتمان:

تعد رقابة الائتمان من الوظائف المهمة لإدارة الائتمان

1_ رقابة الائتمان:

وتعني العملية تقرير كم من الائتمان يجب أن يمنح للعملاء أو المقترضين، وتأكد تطبيق شروط الائتمان ورقابة الائتمان مهمة في الجوانب التالية:

*تجنب نقص السيولة بسبب الاستثمار الزائد في المدينين أو القروض.

*التأمين توازن مثالي بين منح الائتمان لخلق مبيعات أكبر، والمخاطر المالية الناشئة عن عدم الدفع أو السداد المتأخر، فالرقابة الضعيفة على الائتمان تزيد من مخاطر السيولة و الربحية.

ويجب أن يتضمن نظام رقابة الائتمان الإجراءات اللازمة لتقدير كم من الائتمان يجب أن نأخذ، وكم يجب أن نعطي إذ أن المخاطر قد تنشأ عن الانكشاف الزائد خصوصاً تجاه المصارف (مقابل القروض) أو اتجاه أحد الموردين (مقابل الائتمان التجاري الذي تم استلامه)⁽²⁾

2-تحقيق الرقابة على الائتمان:

إن الرقابة على الائتمان عملية مستمرة تتألف من العناصر التالية:

1-وضع مبادئ وأسس تطبق في قرارات الإقراض أو قرارات منح الائتمان.

⁽¹⁾: انس هشام المملوك ، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة دمشق، 2014، ص 33.

⁽²⁾: أ، دخال أمين عبدالله ، إدارة المخاطرة الائتمانية، دار وائل للنشر، ط 1 ، 2016، ص ص 30_31.

- 2- وضع و تطبيق سياسة ائتمانية مثلا تقرير شروط الائتمان العادية للعملاء و وضع حدود قصوى (سقف) لمديني أو عملاء الشركة ككل.
- 3- تقييم الائتمان للعملاء الأفراد في تقرير ما إذا كان يجب منحهم الائتمان أصلا.
- 4- الإدارة التشغيلية لدورة الائتمان، أي المطالبات ووسائل التحميل والرقابة على الاستلام.
- 5- مراقبة الجدارة الائتمانية وحدود الائتمان بالنسبة للعملاء.
- 6- ترتيب طرق ائمة للتحميل اذ لايمكن منح الائتمان دون مخاطرة غير مأمونة.
- 7- الرقابة المستمرة للمدينين و للديون المعدومة ازاء السياسة الائتمانية واهداف اخرى.
- 8- وضع نظام رقابة الائتمان و الإبقاء عليه⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان:

سوف يتناول هذا المبدأ عدة عناصر أولها تعريف وأنواع إدارة مخاطر الائتمان، يليه عنصر إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل.

1-تعريف مخاطر الائتمان:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) و الكشف على الحساب أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء. وتنتج المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها⁽²⁾.

2_أنواع المخاطر الائتمانية:

وتنقسم إلى ثلاثة مخاطر:

1-مخاطر العجز عن السداد:

هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني، العجز عن السداد(أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة،القيمة الاقتصادية للأصول هي

⁽¹⁾: أ،دخالد أمين عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁽²⁾: محمد الصيرفي، ادارة المصارف ، دار الوفاء ،الاسكندرية، ط 1، 2007، ص 64.

قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعاً لظروف السوق)

وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا أن معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

2-مخاطر التحصيل:

إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المفترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في الوقت نفسه وذلك نتيجة لمخاطر التركيزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جداً. وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنوع المحفظة الائتمانية لديها والذي يجعل حالات التخلف عن السداد مشبعة جداً.

3-مخاطر التركيزات الائتمانية:

عرفت مخاطر التركيزات الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الاختلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة علو مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ولا يعني التركيز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض المهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وأن زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل⁽¹⁾.

3-إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل:

أولت لجنة بازل عناية خاصة بإدارة مخاطر الائتمان وأصدرت 17 مبداءاً يمكن أن يطلق عليها وصايا لجنة بازل لتخفيض مخاطر الائتمان وجاءت كالآتي:

1-المراجعة الدورية الإستراتيجية لمخاطر الائتمان و سياستها من جانب مجلس الإدارة، ويتضمن ذلك مستوى الأرباح الذي يمكن أن يحققه البنك.

⁽¹⁾: انس هشام المملوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71_72.

- 2- الإدارة العليا مسؤولة عن تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان بعد أن يوافق عليها مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تطوير السياسات و الإجراءات المتعلقة بجميع نواحي المخاطر الائتمانية و ضبطها.
- 3- أن تدرس المصارف المخاطر المتعلقة بالخدمات و العمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها ووضعها موضع التنفيذ دراسة واقية مناسبة.
- 4- أن تكون هناك معايير ائتمان سليمة تعمل المصارف بموجبها و تتضمن تحديدا واضحا لأهداف الائتمان و موارد إعادة سداذه.
- 5- أن تكون هناك حدود ائتمان واضحة وشاملة تتعلق بالمقترضين الأفراد و غيرهم.
- 6- أن تكون هناك أسس واضحة يعتمد عليها في قرارات الموافقة على منح الائتمان الجديد و قرارات تجديد تمويل الائتمانات الموجودة بالفعل و إعادته.
- 7- وضع قواعد مستقلة تحكم تمديد عقود الائتمان.
- 8- وضع نظام لإدارة المحافظ التي قد تنتج عنها المخاطر الائتمانية.
- 9- وضع نظام لمراقبة أوضاع الائتمان الممنوح للأفراد.
- 10- أن يكون هناك نظام ملائم لتصنيف المخاطر الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية و أن يتلاءم هذا النظام مع طبيعة النشاطات التي يقوم بها المصرف و حجمها.
- 11- وجود أنظمة معلومات و تقنيات تحليل ملائمة لمساعدة الإدارة في تحليل المخاطر الائتمانية و قياسها.
- 12- وجود نظام خاص لمراقبة تركيبة المحفظة الائتمانية و نوعيتها.
- 13- اخذ التغيرات في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية بعين الاعتبار عندما تقيم الائتمانات الممنوحة للأفراد وان تفترض الأسوأ وان تقيم -في ظل ذلك- مدى تعرضها للمخاطر إن حلت هذه الظروف السيئة.
- 14- وجود نظام فعال لمراجعة المخاطر الائتمانية و اطلاع الإدارة أولا بأول على نتائج هذه المراجعة.
- 15- إدارة عملية منح الائتمان و مراقبتها بشكل ملائم و أن تكون إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان ذات مستوى مقبول و متعارف عليه.
- 16- وجود نظام فعال لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمان الذي يصبح مشكوكا في أمره.

17-استحداث نظام عملي لتحديد المخاطر الائتمانية و قياسها و مراقبتها و ضبطها باعتبار ذلك جزءا من الرقابة الشاملة لإدارة المخاطر، وان يجري المراقبون الذين تمت الإشارة إليهم باعتبارهم جزءا مهما من عناصر منهج الشراكة في إدارة المخاطر، تقييمها مستعملا لاستراتيجيات المصرف و سياسته وإجراءاته و ممارساته ذات العلاقة بمنح الائتمان⁽¹⁾.

4-قياس مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل II:

يتم قياس مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل II من خلال الطرق التالية:

1.4-الطريقة المعيارية:

تخصص هذه الطريقة وزن المخاطر لكل أصل من أصول البنك داخل و خارج الميزانية، و تنتج عن هذا التخصيص قسم للأصول مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل البنوك الصغيرة و المتوسطة الحجم، والتي لا تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدما.

2.4-طريقة التصنيف الداخلية الأساسية:

وهو أسلوب يقوم من خلاله البنك بتقدير الملائمة المالية للعميل المقترض ضمن معايير منهجية معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لأغراض تقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وبالتالي أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يقدر البنك مخاطره بنفسه بناءا على كفاءاته البشرية و التقنية بعد موافقة البنك المركزي لتطبيق أسلوب التقييم الداخلي، يجب أن تلتزم بحد أدنى من المتطلبات يتمثل في:

*دقة البيانات.

*أنظمة القياس.

*الرقابة الداخلية.

*دقة نتائج الإفصاح.

3.4-طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة:

وهو أسلوب تعتمد البنوك في احتساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض عند التعثر وعند السداد، ويتم ذلك من خلال تطبيق ثلاثة عناصر فعالة هي:

⁽¹⁾: د. محفوظ جودة و أ،د زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 200_201.

1.3.4- تحديد مكونات المخاطر:

وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان و تقوم المصارف بإعدادها

2.3.4- تحديد أوزان المخاطر:

وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد رأس المال و احتياجاته.

3.3.4- تحديد فئات الأصول المتعلقة بالمخاطر:

وهي المعايير التي يجب استيفاؤها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التضييق الداخلي لأي فئة من الأصول.

المطلب الثالث : طرق و معايير تقييم مخاطر الائتمان

هناك عدة طرق لتقييم مخاطر الائتمان سنذكر منها ثلاثة طرق:

1-التقييم على أساس 5 Credit of sc:

1.1-الشخصية(Character):حده و قوة و ملائمة الزبون المالية.

2.1-السعة و المقدرة(Capability or Capacity):قدرة الزبون على القيام بعملية الدفع بنجاح.

3.1-رأس المال(Capital):حجم و شكل ثروة الزبون و التي يمكن اعتبارها كتامين للدفع.

4.1-الظروف المحيطة(Conditions):درجة مساعدة او عرقلة المؤثرات الائتمانية الخارجية للزبون في الدفع.

5.1-التغطية(Coverage): الضمان الذي يمكن الحصول عليه لتأمين الائتمان عند الطلب¹.

2-التقييم على أساس منهج 5 Ps :

يكاد منهج 5P_s لتحليل الائتمان المطلوب ان يتطابق في عناصره مع عناصر منهج 5C_s السابق الذكر وان اختلفت التسميات باللغة الانجليزية فبدلا من استعمال عناصر تبدأ أسماؤها بحرف P .

⁽⁰¹⁾: د.شريف مصباح أبوكريش ، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول ، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية التمويل و الادارة، جامعة الخليل فلسطين، مايو 2005، ص ص 13_14.

2_1 شخصية المقترض (Personality):

والمقصود بها إمكانية الزبون و قدراته المالية ' فكلما زادت أمواله و ملائمة المالية كانت مخاطر منحه الائتمان اقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2_2 الغرض (Purpose):

والمقصود به الغرض من اخذ القرض ' هل هو استثماري أي من المشاريع طويلة الأجل أم تجاري أي تمويل رأس المال العامل أم استهلاكي و أيا كان القرض مما سبق لديه مخاطره الخاصة به و أساليبه الخاصة بالوقاية منها أو تخفيضها 'ومن الطبيعي أن يرفض البنك منح الائتمان لأغراض لا تتضمنها السياسة الائتمانية ويضمن ذلك (السلعة أو الخدمة) التي سيؤخذ القرض لتمويل إنتاجها ' كما يتم أيضا تحليل مخاطر المنتج (السلعة أو الخدمة) و طرق الوقاية منها.

2_3 القدرة على السداد (Payment) و الرغبة في السداد:

أي قدرة المقترض على الوفاء من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلية من حيث المقدار و المواعيد و منها الدفعات و الرهن وفك الرهن و نقل الملكية و ما إذا كان التمويل و ما الى ذلك من إجراءات ضرورية بحيث تكون متماشية مع القوانين و الأنظمة المعمول بها ' و مقارنتها بتدفقاته النقدية إلى الخارج من حيث المقادير و التواريخ لان ذلك يعطي فكرة واضحة عن احتمال تعويضه للسعر المالي ومن ثم قدرته على السداد في المواعيد المتفق عليها ' خاصة إذا كانت التدفقات إلى الخارج اكبر من التدفقات الى الداخل في موعد السداد.

2_4 الحماية (Protection):

و المقصود بها حماية مصالح البنك و حقوقه المتعلقة بالائتمان المطلوب إذا تم منحه ' ويدخل في هذا المجال الضمانات المقدمة و مدى ملائمتها للائتمان المطلوب و مخاطرها المتوقعة.

2_5 التوقعات المستقبلية: ذات العلاقة بمدى نجاح المقترض في أعماله⁽¹⁾.

3- التقييم على أساس Methode LAAP: تقييم الصحة المالية

1.3- السيولة Liquidity: سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

1.1.3-نسبة السيولة = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة.

2.1.3-نسبة السيولة السريعة =الأصول المتداولة-المخزون/الخصوم المتداولة.

⁽¹⁾: محفوظ جودة و أ،د زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 225_226.

3.1.3- رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

2.3- النشاط (Activity): مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر أما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية.

1.2.3- دوران الذمم المدنية = المبيعات / الذمم الدنية.

2.2.3- معدل فترة التحصيل = الذمم المدنية / المبيعات * 360 يوم.

3.2.3- دوران المخزون = المبيعات / المخزون.

4.2.3- دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول.

3.3- الربحية (Profitability): الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.

1.3.3- العائد على الأصول (الاستثمار) = صافي الدخل / مجموع الأصول.

2.3.3- هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.

3.3.3- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

4.3- الإمكانيات (Potentials): إن إمكانيات الشركة يمكن في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة و الموارد البشرية و الموارد المالية.

4- التقسيم على أساس التحليل المالي (Analysis Financial):

1.4- الخبرة السابقة للباحثين عن الائتمان.

2.4- عناصر منح الائتمان هي مثل اسم و سمعة المقترض و فترة وقيمة القرض وهدف القرض و الجدول الزمني للدفع⁽¹⁾.

⁽¹⁾: د. شريف مصباح أبوكريش، مرجع سبق ذكره، ص 14_15.

خلاصة الفصل:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ومنها مخاطر الائتمان، ويقلل من احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

تناولنا في هذا الفصل مدخل للرقابة الداخلية، مفاهيم، خصائص، أنواع، بالإضافة إلى الائتمان البنكي ومراحل العملية الائتمانية، وإدارة مخاطر الائتمان، تعريفات وأنواع، كذلك إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات بازل، وطرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان.

الفصل

التطبيقي

دراسة ميدانية في

بنك الفلاحة

والتنمية الريفية

-وكالة المسيلة

تمهيد:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، كما يعد من أحد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ، وكذا مواكبته لكافة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية محليا وعالميا، وذلك بتنوع مجالات نشاطه، وتوزيع قاعدة الخدمات التي يقدمها للعملاء ، والاهتمام المستمر بالتكنولوجيا الحديثة.

في هذا الفصل تعرضنا للتعريف بالبنك محل الدراسة، بالإضافة إلى دراسة ميدانية قمنا من خلالها باختبار دور وأثر الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في كل مبحث ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ونتائج التحليل

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أولا: المؤسسة الأم

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 106-82 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و بموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج و يعتبر زبونه الشخص الطبيعي و المعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، و تتميز المنطقة بسهولها الواسع و بطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و مع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

و نظرا لكثافة نشاطه و مستواه فقد صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح و حمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهولها الواسع و اعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى و تهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة و إلى تلبية حاجات الجمهور و إعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورياتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري و الذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، و هذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1. المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، و يتخذ القرارات الصائبة و يسهر على تنفيذها، و هو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير و العمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR و وسائله و أعماله سيرا عاديا.
3. الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد و الصادر للبنك و من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباة الوثائق و إرسال الفاكسات و استقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال و العملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.
4. وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع و شراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
5. وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) و العميل، و يتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية و الثاني خاص بالعملة الأجنبية و يضم كل من:
6. فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير و هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
7. فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر و هو تمويل مباشر.

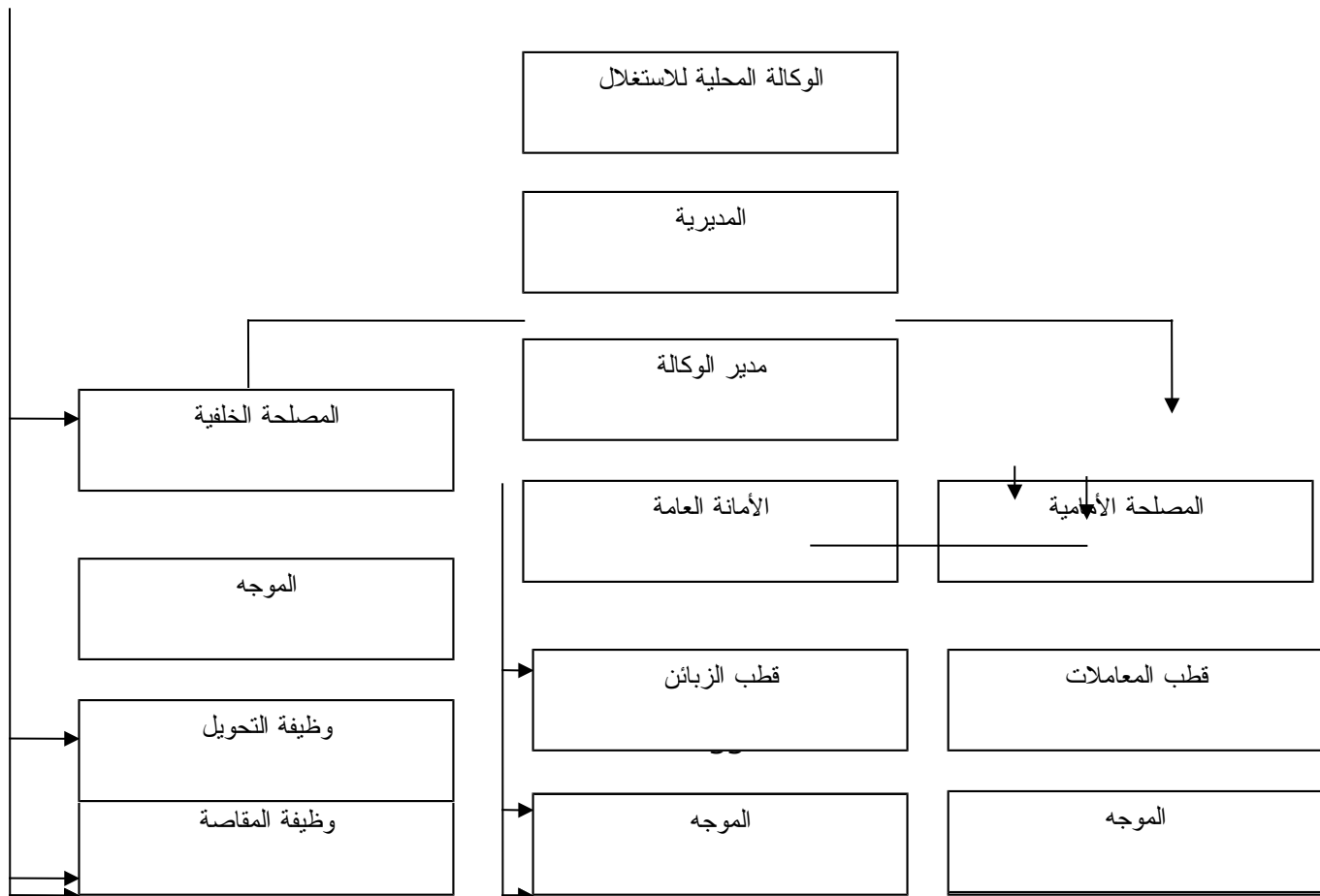
8. غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته و غرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.
9. وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية و الوكالات الفرعية و الشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير و التجهيز.
10. وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض و بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها و أشكالها و تؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
11. وظيفة الاستشارة القانونية و المنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك و هي المكلفة بالمنازعات القضائية، و هي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:
12. تمثيل البنك أمام الجهات القضائية و الإدارية و الأمنية.
13. تقديم التوجيهات و الاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
14. الإشراف على غلق الحسابات.
15. دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية و المعنوية و تسيير حساباته.
16. تصفية الشركات و توقيع و متابعة حوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
17. توقيع جميع عقود الرهن الحيازي و الرهن العقاري باسم و لحساب البنك.
18. متابعة القروض الصادرة و إيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
19. الإشراف على دراسة و قسمة التركات.
20. تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في البنك محل الدراسة

21. وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ و تقوم بتحويل النشاطات الفلاحية و التجارية (فتح حسابات و اكتاب سندات و إيداع مبالغ مالية).

22. وظيفة المراقبة و الميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، و هي مسيرة من طرف المديرية العامة و هي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض و الأجور و الاعتمادات. و العمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال و تقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية و الوكالات الفرعية.

الشكل (01) الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة



المطلب الثالث: المكلفين بالقروض و منح القروض

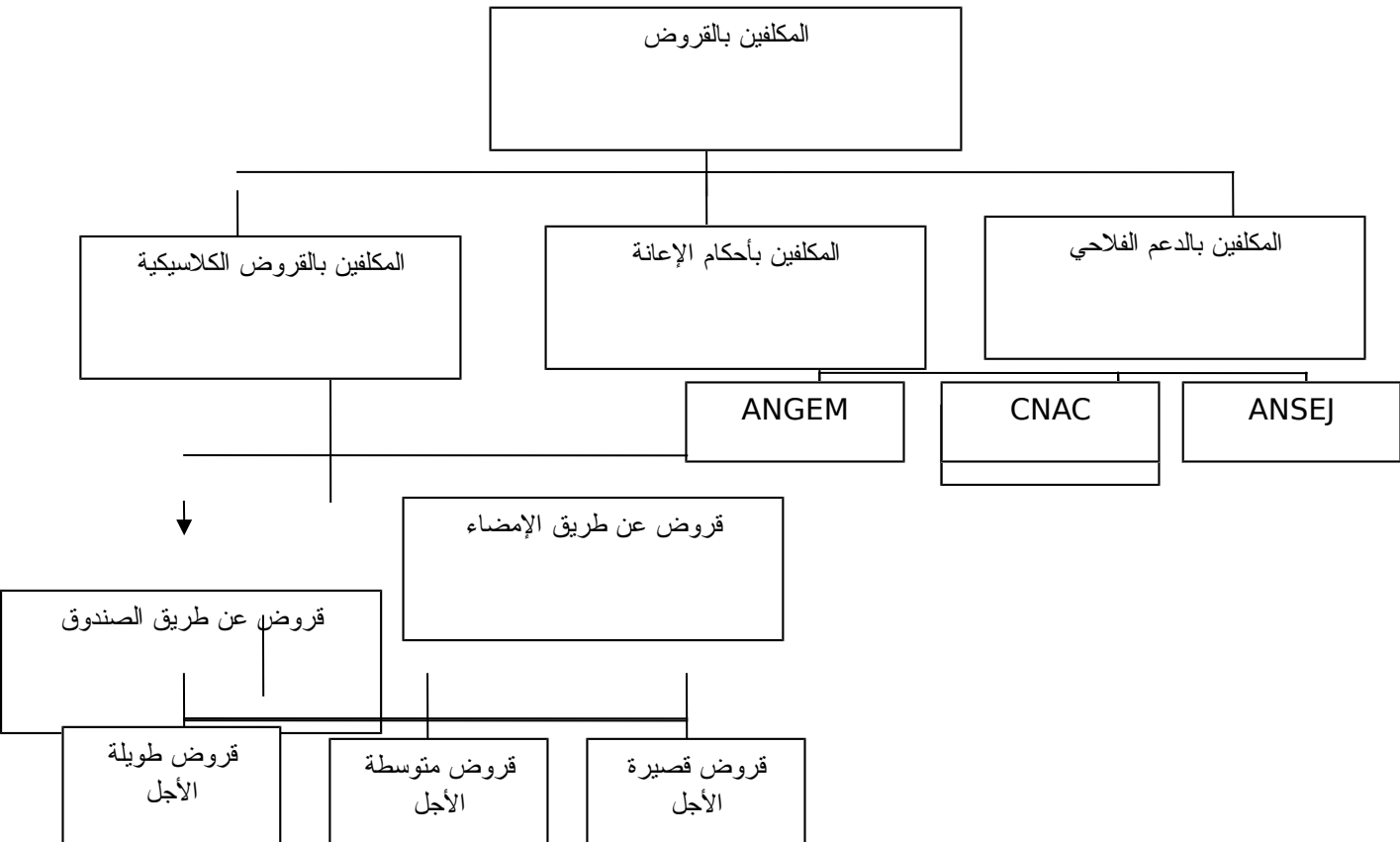
أولاً: هيكله المكلفين بالقروض

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك و ذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، و كذا تشجيع القطاعات الحيوية و مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض و لا سيما المادة 144 منه و التي تنص على "أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور و منح القروض" و لأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيما تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة و الدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

الشكل (2) هيكل المكلفين بالقروض



المصدر: المكلفين بالقروض

ثانيا: القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة و من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، و تصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

1_قروض الاستغلال

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة و هي تتعلق بالتمويل بالإنتاج، و توزيع الخدمات و الخبرات و هي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء و التي عند استحقاقها تحدث حسم على السيولة و خزينة المؤسسة.

2_قروض الاستثمار

- يمول القروض المتوسطة و طويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن و الآلات. و تكون الشروط الخاصة بالقرض مكيّفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.
- و تخضع عامة المشاريع الصناعية و السياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.
- كما يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

3_القروض الخارجية

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير و استيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية و التي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية.

ثالثا: سير عملية القرض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة و طويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، و حتى الاجتماعية.

و تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1_مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1_1استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي:

- إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:
 - طلب خطي
 - نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
 - وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
 - شهادة عمل أو شهادة أخرى
 - دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع
- أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:
 - طلب خطي
 - نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
 - عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع
 - رقم التسجيل في إدارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

1. التحقق من جميع الأوراق و المعلومات اللازمة لملف القرض

2. تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

2_مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة و تكون وفقا لما يلي:

1. قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع

المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...)

2. دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول

حسابات النتائج...)

3. تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون و ملفه

4. تحديد قيمة القرض

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

- إذا كان 2500000 دج > المبلغ > 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.
- 1. هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:
 - قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج
 - قرض قصير الأجل يدفع 200 دج

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1. في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه
2. في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل و هي:
 - الضمانات:
 - رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.
 - رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد
 - الفاتورة
 - العتاد
 - نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمجتمع وعينة الدراسة

في هذا المبحث سوف نتناول بالدراسة شرح أسلوب وأداة الدراسة المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة، وتحليل معطيات محور البيانات العامة وخصائصها، واختبارات الثبات والصلاحية لأداة الدراسة، باستخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائي SPSS.

المطلب الأول: أسلوب وأداة الدراسة المستخدمة والعينة والمجتمع

(1) أسلوب وأداة الدراسة المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي في الجانب النظري لعرض مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك، ومنهج الدراسة الميدانية لتغطية المتبقي من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة الميدانية على استمارة استبيان تقيس وتكشف واقع إدراك العاملين بالبنوك بالرقابة الداخلية وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة، صممت بالاعتماد على استبيانات الدراسات السابقة والجانب النظري، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

وقد اعتمدنا في تصميم الاستبيان على سلم ليكارت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة على فقرات الاستبيان المندرجة تحت أربع محاور أساسية، هدفنا من خلالهما التعرف على توجهات آراء العاملين في البنك محل الدراسة حول موضوع الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(1): محاور الاستبيان مع عدد ونسبة فقرات كل محور:

الرقم	عنوان المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة المئوية
1	دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة	1-8	8	29,63%
2	دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان	9-14	6	22,22%
3	دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	15-22	8	29,63%

الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في البنك محل الدراسة

4	دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	23-27	5	18,52%
	المجموع		27	%100

المصدر: من إعداد الباحثة.

(2) مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة ، حيث تم توزيع 30 استمارة استبيان في البنك محل الدراسة، وبعد التوزيع تم استرجاع 26 استمارة استبيان كاملة وصالحة للتحليل.

(3) توصيف بيانات العينة:

أظهر تحليل الخصائص الديموغرافية أن عينة المستجوبين تتسم بمجموعة من الخصائص التالية:

(1) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (2): توزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
65,4%	17	انثى
34,6%	9	ذكر
100%	26	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

يوضح الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع نسب أفراد العينة حسب الجنس، أن نسبة الذكور العاملون في البنك من أفراد العينة 26 المتحصل عليها بواسطة الاستبيان كانت 34,6%، أما نسبة الإناث في أفراد العينة فقد بلغت 65,4% .

(2) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب السن:

جدول رقم (3): توزيع نسب أفراد العينة حسب السن

النسبة	التكرار	السن
16,7%	4	اقل من 25

الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في البنك محل الدراسة

41,7%	10	من 25 الى 35
12,5%	3	من 36 الى 40
29,2%	7	من 41 الى 50
100%	24	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

كانت أكبر نسبة للعاملين بالبنوك تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 35 سنة، وهذا راجع لصعوبة ودقة العمل المصرفي وما يتطلبه من جهد كبير، وتوظف الطاقات الشابة وذات الخبرة ، أكثر من الأعمار الأخرى والتي تستطيع الأداء بشكل أفضل.

(3) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4): توزيع نسب العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
38,5%	10	ليسانس
19,2%	5	ماستر
3,8%	1	ماجستير
3,8%	1	دكتوراه
34,6%	9	دبلوم مهني
100%	26	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

يوضح الجدول رقم (4) الخاص بتوزيع نسب العينة حسب المؤهل العلمي، أن أعلى نسبة للعاملين في البنوك من أفراد العينة 26 المتحصل عليها بواسطة الاستبيان كانت للجامعيين بنسبة 38,5%، نستنتج مما سبق أن النسبة الغالبة في عينة البنوك محل الدراسة من العاملين والموظفين كانت من الجامعيين وحملة شهادات الليسانس والذين يملكون مؤهلات عالية لأداء في المجال المصرفي.

(4) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة:

جدول رقم (5): توزيع نسب العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
	ار	

30,8	8	أقل من 5 سنوات
34,6	9	من 6 إلى 10
26,9	7	من 11 إلى 20
92,3	24	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

كانت النسب متقاربة من حيث سنوات الخبرة ، كانت أعلى نسبة هي 34,6% هذا ما يدل على كفاءة الموظفين لأداء وظائفهم بخبرات تفوق الست سنوات من العمل في المجال المصرفي.

المطلب الثاني: إجراء اختبار الثبات والارتباط لأداة الدراسة

(1) إجراء اختبار الثبات Reliability :

في هذا الجزء قمنا باختبار ثبات كل محور من محاور الاستبيان باستخدام معامل الثبات Cronbach's Alpha ، وتشير عملية الثبات أو الاعتمادية إلى مدى تحرر المحاور الخاضعة للقياس من خطأ القياس العشوائي، وتتراوح قيمة ألفا كرومباخ ما بين 0 و 1 وكلما اقتربت قيمته المحسوبة من الواحد دلت على وجود ثبات عالي في الدراسة، وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات¹، وتأخذ قيمة ألف كرونباخ في دراستنا هذه 0,849 وهي قيمة عالية جدا وتدل على أنه هناك ثبات في البيانات ومصداقية كبيرة في عكس نتائج العينة المتنوعة على مجتمع الدراسة. والجدول التالي رقم (6) يوضح قيمة معامل ألف كرونباخ لإجمالي محاور الاستبيان.

جدول رقم (6): قيمة Cronbach's Alpha الإجمالية

إجمالي محاور الاستمارة	قيمة ألفا كرونباخ عند حذف المحور
4	0,849

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

(2) قيم معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة:

يوضح الجدول رقم (7) قيم معاملات ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان إلى إجمالي الاستبيان، والارتباط بين محاور الاستبيان، ويتضح من الأرقام وجود ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين محاور الاستبيان

جدول رقم (7) قيم معامل ارتباط بيرسون

Corrélations					
		المتابعة المستمرة	استشعار المخاطر	التعرف	تقييم المخاطر
المتابعة المستمرة	Corrélation de Pearson	1	,728**	,503*	,159
	Sig. (bilatérale)		,000	,010	,447
	N	25	25	25	25
استشعار المخاطر	Corrélation de Pearson	,728**	1	,576**	,516**
	Sig. (bilatérale)	,000		,002	,007
	N	25	26	26	26
التعرف	Corrélation de Pearson	,503*	,576**	1	,390*
	Sig. (bilatérale)	,010	,002		,049
	N	25	26	26	26
تقييم المخاطر	Corrélation de Pearson	,159	,516**	,390*	1
	Sig. (bilatérale)	,447	,007	,049	
	N	25	26	26	26

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ونتائج التحليل

1) تحليل مدى إدراك وتقييم موظفي البنوك محل الدراسة لمتغيرات ومحاور الدراسة

في هذا الجزء من التحليل سنعتمد على حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل عبارات ومحاور الاستبيان وذلك للتأكد مما إذا كان هناك فروق بين إجابات مفردات العينة أم لا، والتعرف على مستوى تقييم موظفي بنوك عينة الدراسة وإدراكهم لمفهوم الرقابة الداخلية وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان في البنك عينة الدراسة.

وقد استخدمنا في دراستنا للحكم على درجات الموافقة للعاملين بالبنك أسلوب المقارنة مع القيم التي تم أخذها من القيم المقابلة للأوزان في سلم ليكارت الخماسي كما يلي: (1)

جدول رقم (8): مقاييس سلم ليكارت الخماسي (2)

المتوسط المرجع	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5
المستوى أو الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في البنك محل الدراسة

والهدف من استخدام هذا الاختبار هو التعرف على مستوى موافقة موظفي بنوك عينة الدراسة على عبارات ومحاور الاستبيان .

جدول رقم(9): نتائج تحليل عبارات ومحاور الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	
		المحور الأول: المتابعة المستمرة	
0,222	4,69	يوجد نظام رقابة ائتمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك.	1
0,235	4,34	يتابع البنك ويحلل قدرة العميل على السداد.	2
0,643	4,32	يتابع البنك مدى استقرار ادارة الائتمان لمشاكل العميل دوريا	3
0,235	4,65	يتابع البنك تحديث الملفات الائتمانية.	4
0,235	4,65	يحصل البنك على معلومات مفيدة عن العملاء لتخفيف المخاطر الائتمانية	5
0,326	4,38	يوجد سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تشمل اليات متابعة القروض.	6
0,258	4,46	يوجد مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل ادارة الائتمان.	7
0,334	4,42	يوجد تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ الاستحقاق.	8
		المحور الثاني: إستشعار المخاطر	
0,338	4,53	يوجد رقابة على التوسع والانتشار غير المدروس للعميل.	9
0,414	4,42	يوجد رقابة على تدني ربحية العميل والتأخر في دفع الالتزامات للموردين.	10
0,462	4,30	يوجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك.	11
0,365	4,26	يوجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة.	12
0,326	4,38	يوجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وارتفاع الديون المعدومة.	13
0,338	4,53	توجد رقابة على استقلال سقف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه.	14
		المحور الثالث: التعرف على مخاطر القروض	
0,382	4,30	يحدد البنك انواع المخاطر الائتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها	15

الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية في البنك محل الدراسة

0,25 4	4,42	توجد بيانات تاريخية شاملة يعتمد عليها البنك في قياس مخاطر الائتمان	16
0,33 4	4,42	يحدد البنك مخاطر الائتمان من خلال تصنيف الديون وتركز الائتمان	17
0,46 2	4,30	توجد انظمة تصنيف لأسباب مخاطر الائتمان التي يتم التعرض لها سابقا مع العملاء	18
0,25 8	4,46	يوجد اشراف سليم على ان الوثائق في البنك تمكن نظام ادارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة	19
0,26 0	4,50	يوجد معاملات متبادلة ومشاركة في توصيل معلومة مخاطر الائتمان في الوقت المناسب	20
2,00 2	3,19	يقوم جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة	21
0,78 2	4,30	يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها	22
	30. 4	المحور الرابع: تقييم مخاطر القروض	
0,2220	4,30	يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى التزام قسم ادارة المخاطر بالسياسات يحددها البنك	23
0,1620	4,19	يقوم نظام الرقابة الداخلية للبنك بالمراجعة الدورية لتصنيف الائتمان وتقدير حجم المخاطر الائتمانية المحتملة	24
0,2220	4,30	يساعد نظام الرقابة الداخلية للبنك باقتراح بعض الشروط التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة	25
0,2220	4,69	يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة للتأكد من انها لازالت مستقرة	26
0,2460	4,61	يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك بالاستناد على خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة بشكل دوري	27
0,071	4,50	المتابعة المستمرة	محور 1
0,172	4,41	استشعار المخاطر	محور 2
0,107	4,24	التعرف على المخاطر	محور 3
0,052	4,42	تقييم المخاطر	محور 4
0,060	4,40	اجمالي محاور الاستبيان	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS v 22

يبين الجدول رقم (9) والخاص بنتائج تحليل محاور الاستبيان ومتغيرات الدراسة، أن توجهات آراء عاملي وموظفي بنك محل الدراسة المتعلقة بالمحور الأول الخاص بالمتابعة المستمرة كانت تبين موافقة العاملين وبشدة على عبارات المحور الأول ، حيث أن الأوساط الحسابية لعبارات المحور الأول كانت معظمها أكبر من (4,20)، ما يدل على التقييم الايجابي من طرف أفراد العينة على جميع عبارات المحور الأول،

✓ وبهذا فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تقول بأنه هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة في البنك محل الدراسة.

يبين الجدول رقم (9) والخاص بنتائج تحليل محاور الاستبيان ومتغيرات الدراسة، أن توجهات آراء عاملي وموظفي بنك محل الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني الخاص باستشعار إشارات الانذار المبكر لمخاطر الائتمان ، كانت تبين موافقة العاملين على عبارات المحور الثاني ، حيث أن الأوساط الحسابية لعبارات المحور الثاني كانت معظمها أكبر من (4,20) ، ما يدل على التقييم الايجابي من طرف أفراد العينة على جميع عبارات المحور الأول.

✓ وبهذا فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تقول بأنه هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة.

يبين الجدول رقم (9) والخاص بنتائج تحليل محاور الاستبيان ومتغيرات الدراسة، أن توجهات آراء عاملي وموظفي بنك محل الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث وهو التعرف على مخاطر القروض، كانت تبين موافقة العاملين على عبارات المحور الثالث ، حيث أن الأوساط الحسابية لعبارات المحور الأول كانت تعكس الموافقة، ما يدل على التقييم الايجابي من طرف أفراد العينة على جميع عبارات المحور الأول.

✓ وبهذا فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تقول بأنه هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض في البنك محل الدراسة.

يبين الجدول رقم (9) والخاص بنتائج تحليل محاور الاستبيان ومتغيرات الدراسة، أن توجهات آراء عاملي وموظفي بنك محل الدراسة المتعلقة بالمحور الرابع الخاص بتقييم المخاطر كانت تبين موافقة العاملين على عبارات المحور الرابع ، حيث أن الأوساط الحسابية لعبارات المحور الأول كانت معظمها أكبر من (4,20) ، ما يدل على التقييم الايجابي من طرف أفراد العينة على جميع عبارات المحور الرابع.

✓ وبهذا فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة والتي تقول بأنه هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض في البنك محل الدراسة.

وبناء على قبول جميع الفرضيات الفرعية فإننا نقبل الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تقول:

بأنه هناك دور وأثر للرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في بنك بدر للفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

وبما أن المخاطر الائتمانية تتحقق نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية، فمتابعة المخاطر والرقابة عليها تتضمن متابعة القروض الممنوحة في كل مراحلها للحد من الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر عدم السداد

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بدراسة ميدانية لاختبار فعالية الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في البنك، ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة وأثرها على بعضها البعض في عينة البنك محل الدراسة تتمثل أهمها في ما يلي:

- ✓ من نتائج إجمالي محاور الاستبيان والتي تدل على اتجاه بالموافقة معنوي لموظفي البنك، تأكيدنا من أن هناك تقييم ايجابي وموافقة من طرف موظفي البنك عينة الدراسة ودور الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة.
- ✓ كما توصلنا من خلال هذه الدراسة أنه هناك مراحل للرقابة الداخلية وعلى عدة مستويات في البنك عينة الدراسة
- ✓ بالرغم من أن هناك مراحل محددة يتبعها متخذي القرارات للوصول إلى قرارات سليمة إلا أن هناك عوامل متعددة تؤثر على هذه العملية تتمثل في تأثير البيئة الخارجية والداخلية .

الخاتمة

الخاتمة:

ان هدف البنوك في الوقت الراهن، هو ضمان بقائها و حماية ممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها ونشاطها، هذا ما أدى بالمسؤولين الى ضرورة وضع نظام فعال للرقابة الداخلية، يكون كفيلًا بحماية موجودات البنك من شتى أنواع الإهمال أو التلاعبات، كما يضمن سير عملياته وسلامتها كالعمليات المحاسبية و الوثائق المالية، من حالات الأخطاء والغش و التزوير، لذلك أصبحت البنوك تلجأ إلى العمل بنظام الرقابة الداخلية لمالها من ايجابيات، سواء لأصحاب البنك أو الأطراف المتعاملة معه، والجهد الدائم والمستمر في تحسين وتطوير الأداء والخدمات المتاحة للعملاء.

توصلنا من الجانب النظري للدراسة إلى أن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأي بنك، سواء في الجانب الإداري أو المحاسبي أو المالي يتضمن العديد من الخطوات، أولها التعرف على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمع مختلف المعلومات الخاصة بالأنظمة الجزئية لنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة والتي تساهم وبشكل كبير في الحد أو التقليل من المخاطر، يليه التقييم لهذه المخاطر إستعدادا لمواجهتها والوصول للحلول المناسبة لها.

تعتبر المخاطر البنكية من أولى إهتمامات الباحثين والمهتمين بالمجال البنكي، باعتبار هذه المخاطر هي ما يهدد سلامة وإستقرار البنوك التجارية، كما أن الإدارة الجيدة لهذه المخاطر تعكس التنظيم الجيد والاشراف الرقابي الفعال على أنشطة البنك، كما جاءت لجنة بازل للرقابة والاشراف بجملة من القواعد، التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاعة.

وبعد تحليلنا لنتائج الدراسة الميدانية في الفصل الثاني ، والاستبيانات التي تم جمعها من البنك محل الدراسة، سنتعرض في هذه الخاتمة إلى محاولة الإجابة على فرضيات الموضوع كما سنتطرق إلى نتائج الدراسة والاقتراحات والتوصيات والتي توصلنا إليها من دراستنا هذه، بالإضافة إلى آفاق البحث.

أولا: الإجابة على الفرضيات والنتائج

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى نتائج الدراسة وفقا للفرضيات الرئيسية التي وضعناها في بداية مقدمة الدراسة.

1) نتائج الفرضيات داخل البنك:

1) الفرضية الرئيسية:

هناك تقييم ايجابي وموافقة من طرف موظفي البنك محل الدراسة على دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان

2) الفرضيات الفرعية:

✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى "هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة في البنك محل الدراسة" فقد تم إثباتها وتحقيقها، وقد تبين ذلك من خلال، تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه في البنك محل الدراسة.

الخاتمة

- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية "هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان" فقد تم إثباتها وتحقيقها، وقد تبين ذلك من خلال، تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه في البنك محل الدراسة.
- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة "هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض" فقد تم إثباتها وتحقيقها، وقد تبين ذلك من خلال، تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه في البنك محل الدراسة.
- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة "هناك دور لنظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض" فقد تم إثباتها وتحقيقها، وقد تبين ذلك من خلال، تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه في البنك محل الدراسة.

(2) ثانيا: توصيات الدراسة

إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك العمومية، تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك.

تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية.

ضرورة حيابة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، والسهر على المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مساهمتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية.

ثالثا: آفاق الدراسة

يفتح هذا البحث المجال والآفاق لبحوث أخرى تأتي مكملية له بحيث تسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري وخاصة البنك محل الدراسة، وفي ما يلي بعض العناوين المقترحة كمواضيع مكملية لموضوع دراستنا الحالية:

- ❖ مدخل مقترح لتطوير نظام الرقابة داخل البنوك الجزائرية.
- ❖ الرقابة الداخلية وأثرها على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.
- ❖ مدخل لتطوير عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنوك الجزائرية.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية
1- الكتب:

- (1) ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والالكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- (2) خالد أمين عبدالله ، إدارة المخاطرة الائتمانية، دار وائل للنشر، ط 1 ، 2016.

- (3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، بحث رقم 66.
- (4) عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2008.
- (5) عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004.
- (6) محفوظ جودة و أ، د زياد رمضان، إدارة مخاطر الائتمان، القاهرة ، مصر.
- (7) محمد التهامي طواهر ومسعود صدقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 2 ، 2005.
- (8) محمد الصيرفي ، ادارة المصارف ، دار الوفاء ، الاسكندرية، ط 1، 2007.
- (9) معن محمود عياصرة، مروان محمد بني احمد ، القيادة و الرقابة والاتصال الاداري ، دار الحامد عمان ، الطبعة الاولى ، 2008.

1- الرسائل والاطروحات :

- (1) انس هشام المملوك ، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة دمشق، 2014.
- (2) براج بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2014/2015.
- (3) بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجيات السوق في ظل اقتصاد تنافسي ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2006/2007.
- (4) ميرفت علي ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- (5) وجدان علي احمد ، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2009/2010.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

– جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان

**فعالية الرقابة الداخلية في ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة المسيلة**

تحية طيبة و بعد...

الرجاء من الإخوة الموظفين التعاون معنا لملئ هذا الاستبيان للتعرف على رأيكم في موضوع الدراسة، ونحيطكم علما بأن معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

يرجى منكم الإطلاع على عبارات هذا الاستبيان، ثم وضع علامة (X) على العبارة المناسبة بكل دقة وصراحة.

نشكركم على حسن تعاونكم

❖ المحور الأول : البيانات العامة

الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

العمر: أقل من 25 سنة ☐

من 25 سنة إلى 35 سنة ☐

من 36 سنة إلى 40 سنة ☐

من 41 سنة إلى 50 سنة ☐

51 سنة فأكثر ☐

المستوى العلمي: ليسانس ☐

ماستير ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

☐

عدد سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐

من 6 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 11 سنة إلى 20 سنة ☐

من 21 سنة إلى 30 سنة ☐

31 سنة فأكثر ☐

☐

❖ **ثانيا: عبارات** ☐

بيان ☐

**يوجد نظام رقابة ائتمانية لمتابعة المشاريع
الممولة من قبل البنك**

يتابع البنك ويحلل قدرة العميل على السداد

يتابع البنك مدى استقرار ادارة الائتمان

					لمشاكل العمل دوريا
					يتابع البنك تحديث الملفات الائتمانية
					يحصل البنك على معلومات مفيدة عن العملاء لتخفيف المخاطر الائتمانية
					يوجد سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة تشمل اليات متابعة القروض
					يوجد مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل ادارة الائتمان
					يوجد تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ الاستحقاق
					يوجد رقابة على التوسع والانتشار غير المدروس للعمل
					يوجد رقابة على تدني ربحية العمل والتأخر في دفع الالتزامات للموردين
					يوجد رقابة على بيانات العمل المالية لدى البنك
					يوجد رقابة على الطلبات المتكررة للعمل بإعادة الجدولة
					يوجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وارتفاع الديون المعدومة
					توجد رقابة على استقلال سقوف القروض للعمل وضعف المدى الذي يتحرك فيه
					يحدد البنك انواع المخاطر الائتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها
					توجد بيانات تاريخية شاملة يعتمد عليها البنك في قياس مخاطر الائتمان
					يحدد البنك مخاطر الائتمان من خلال تصنيف الديون وتركز الائتمان
					توجد انظمة تصنيف لأسباب مخاطر الائتمان التي يتم التعرض لها سابقا مع العملاء
					يوجد اشراف سليم على ان الوثائق في البنك تمكن نظام ادارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة
					يوجد معاملات متبادلة ومشاركة في توصيل معلومة مخاطر الائتمان في الوقت المناسب
					يقوم جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة
					يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها
					يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى التزام قسم ادارة المخاطر بالسياسات يحددها البنك

					يقوم نظام الرقابة الداخلية للبنك بالمراجعة الدورية لتصنيف الائتمان وتقدير حجم المخاطر الائتمانية المحتملة
					يساعد نظام الرقابة الداخلية للبنك باقتراح بعض الشروط التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة
					يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة للتأكد من انها لازالت مستقرة
					يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك بالاستناد على خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة بشكل دوري

		N	%
Observations	Valide	25	96,2
	Exclue ^a	1	3,8
	Total	26	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,849	32

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
Q1	26	4,6923	,222
Q2	26	4,3462	,235
Q3	25	4,3200	,643
Q4	26	4,6538	,235
Q5	26	4,6538	,235
Q6	26	4,3846	,326
Q7	26	4,4615	,258
Q8	26	4,4231	,334
Q9	26	4,5385	,338
Q10	26	4,4231	,414
Q11	26	4,3077	,462
Q12	26	4,2692	,365
Q13	26	4,3846	,326
Q14	26	4,5385	,338
Q15	26	4,3077	,382
Q16	26	4,4231	,254
Q17	26	4,4231	,334
Q18	26	4,3077	,462
Q19	26	4,4615	,258
Q20	26	4,5000	,260
Q21	26	3,1923	2,002
Q22	26	4,3077	,782
Q23	26	4,3077	,222
Q24	26	4,1923	,162
Q25	26	4,3077	,222
Q26	26	4,6923	,222
Q27	26	4,6154	,246

المتابعة المستمرة	25	4,5050	,071
استشعار المخاطر	26	4,4103	,172
التعرف	26	4,2404	,107
تقييم المخاطر	26	4,4231	,052
اجمالي	25	4,4054	,060
N valide (liste)	25		

Corrélations

		المتابعة المستمرة	استشعار المخاطر	التعرف	تقييم المخاطر
المتابعة المستمرة	Corrélation de Pearson	1	,728**	,503*	,159
	Sig. (bilatérale)		,000	,010	,447
	N	25	25	25	25
استشعار المخاطر	Corrélation de Pearson	,728**	1	,576**	,516**
	Sig. (bilatérale)	,000		,002	,007
	N	25	26	26	26
التعرف	Corrélation de Pearson	,503*	,576**	1	,390*
	Sig. (bilatérale)	,010	,002		,049
	N	25	26	26	26
تقييم المخاطر	Corrélation de Pearson	,159	,516**	,390*	1
	Sig. (bilatérale)	,447	,007	,049	
	N	25	26	26	26

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، وأثره على إدارة مخاطر الائتمان ، من أجل هذا وجب تحديد خصائص النظام الرقابي الفعال الذي يمكن البنك من الإدارة السليمة والجيدة لمختلف المخاطر.

انطلاقاً من هذه القواعد الأساسية، ستتبين مكونات النظام الرقابي على المخاطر الائتمانية، والتي ستكون محل دراسة في الجانب النظري، أو من خلال دراسة الحالة ولكي تحقق الدراسة النتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك باستخدام الاستبيان وتم جمع البيانات وتحليلها بواسطة برنامج SPSS.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، إدارة مخاطر الائتمان.

Study Summary:

This study aims at clarifying the effectiveness of the internal control system in banks and its impact on the management of credit risk. Therefore, the characteristics of the effective control system that enables the bank to manage sound and good for different risks should be determined.

Based on these basic rules, the components of the regulatory system will be exposed to credit risk, which will be studied in the theoretical aspect, or through the case study. In order to achieve the desired results, the study was supported by an applied study on the Bank of Agriculture and Rural Development. SPSS Program.

Key words : Control, Internal Control System, Risk Management, Credit Risk Management.